

المعيار المحاسبي المصري رقم (٥)
IAS 8

السياسات المحاسبية
والتقديرات المحاسبية والاحاطة



هدف المعيار

- تحديد المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء
- دعم وتعزيز موضوعية ودرجة الثقة في القوائم المالية للمنشأة وإمكانية مقارنة هذه القوائم المالية مع القوائم المالية للفترات الزمنية المختلفة ومع القوائم المالية للمنشآت الأخرى .

السياسات المحاسبية

هي المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تقوم
المنشأة بتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية



التغيير في التقدير المحاسبي

هو تعديل القيمة الدفترية لأى أصل أو إلتزام مثال ذلك تعديل قيمة الإهلاك الدورى لأى أصل وينشأ هذا التعديل عن تقدير الموقف الحالى والمنافع المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة بالأصول والالتزامات. وينشأ كذلك من المعلومات والتطورات الجديدة وبالتالي فلا تعد هذه التغييرات تصحيحاً لأخطاء .



الأهمية النسبية

- يعتبر حذف أو تحريف البنود هاماً إذا كان لهذا الحذف أو التحريف منفرداً أو مجمعاً تأثير على القرارات الاقتصادية التي تتخذ بناء على استخدام القوائم المالية.



لماذا تحتاج الإداره إلى تغيير السياسات المحاسبيه؟

طلب أى معيار أو تفسير هذا التغيير .

أن يؤدى هذا التغيير الى قوائم مالية تقدم معلومات موثوق بها أو أكثر مناسبة عن تأثير المعاملات والأحداث الأخرى على المركز المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية للمنشأة.

في حالة عدم وجود معيار أو تفسير يمكن تطبيقه بشكل محدد على معاملة أو حدث أو ظرف آخر يكون على الإداره أن تتخذ ما تراه لوضع و تطبيق سياسة محاسبية تؤدى إلى معلومات تتسم بأنها: مناسبة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

يمكن الاعتماد عليها حيث أنها تجعل القوائم المالية :-

تعبر بدرجة موثوق بها عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

تعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات والأحداث والظروف الأخرى وطبيعة هذه المعاملات وليس مجرد الشكل القانوني .

محايده (خالية من التحيز).

تتسم بالحرص.

كاملة في كافة جوانبها الهامة .



• يتم التطبيق بأثر رجعي حيث تقوم المنشأة بتسوية رصيد أول المدة لأى بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر بذلك وذلك عن أقرب مدة سابقة يتم عرضها وكذلك مبالغ المقارنة الأخرى المفصح عنها عن كل فترة سابقة يتم عرضها كما لو كانت السياسة المحاسبية يتم تطبيقها بصفة مستمرة وعادة ما تتم التسوية على الارباح المتجمزة.



• في حالة تعذر تحديد التأثيرات الخاصة بالفترة المرتبطة بتغيير أى سياسة محاسبية على معلومات المقارنة عن فترة أو أكثر من الفترات التي يتم عرضها. يمكن للمنشأة أن تقوم بتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات في بداية أقرب فترة يمكن التطبيق عليها بأثر رجعي والتي قد تكون الفترة الحالية وتقوم المنشأة أيضاً بعمل تسوية لمطابقة رصيد أول المدة الخاص بكل بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر عن هذه الفترة.

الافصاح

إذا أجرى كيان تغييراً طواعياً في السياسات المحاسبية
ينبغي أن يفصح عن:-

- طبيعة التغيير.
- سبب أو أسباب أن السياسة الجديدة توفر معلومات موثوق بها وأكثر ملائمة.
- التعديل في الفترة الجارية وكل فترة سابقة معروضة.
- التعديل في أرباح السهم الواحد الأساسية والمختلفة.
- التعديل في الفترات السابقة لفترات المعروضة.



الإفصاح

عندما يترتب على التطبيق المبدئي لأى معيار أو تفسير تأثير على الفترة الحالية أو أى فترة سابقة ويكون من المتعذر تحديد قيمة التسوية أو أن يكون لهذا التطبيق تأثير على الفترات المستقبلية ، عندئذ تقوم المنشأة بالإفصاح عما يلى:-

إسم المعيار أو التفسير.

أن التغيير في السياسة المحاسبية يتم طبقاً للأحكام الانتقالية للمعيار إن أمكن ذلك .

طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية.

وصف للأحكام الانتقالية إن أمكن.

الاحكام الانتقالية التي قد يكون لها تأثير على الفترات المستقبلية (إن أمكن).



المعالجة المحاسبية

يتم الاعتراف بتأثير التغيير في التقديرات المحاسبية وذلك بإدراجها في الأرباح والخسائر :

في فترة التغيير إذا كان التغيير يؤثر على الفترة فقط.



أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.



• تقوم المنشأة بالإفصاح عن طبيعة وقيمة التغيير في التقدير المحاسبي الذي يكون له تأثير في الفترة الحالية أو الذي يكون له تأثير متوقع في الفترات المستقبلية ، فيما عدا إذا كان من المتذر تقدير هذا التأثير على الفترات المستقبلية.

في حالة عدم الإفصاح عن قيمة التأثير في الفترة الحالية نظراً لتعذر التقدير ، تقوم المنشأة بالإفصاح عن هذه الحقيقة .

المعالجة المحاسبية

تقوم المنشأة بتصحيح الأخطاء الهامة لفترات السابقة بأثر رجعى فى أول قوائم مالية تعمد للإصدار بعد اكتشافها وذلك من خلال ما يلى :

(أ) إعادة إثبات مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة التي حدث بها الخطأ .

أو (ب) إذا كان الخطأ حدث قبل أقرب فترة سابقة معروضة ، يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية للأصول و الالتزامات و حقوق الملكية



القيود على إعادة الإثبات بتأثير رجعى

فـى حالة تعذر تحديد تأثير الأخطاء المحددة للفترة على معلومات المقارنة لمدة أو لمدد سابقة يتم عرضها ، تقوم المنشأة بـإعادة إثبات أرصدة أول المدة للأصول والالتزامات وحقوق الملكية عن أقرب فترة يمكن فيها إجراء إعادة الإثبات بتأثير رجعى (قد تكون تلك الفترة هي الفترة الحالية) .



• في حالة تعذر تحديد التأثير التراكمي للخطأ في بداية الفترة الحالية على جميع الفترات السابقة ، تقوم المنشأة بإعادة إثبات معلومات المقارنة لتصحيح الخطأ بأثر لاحق في أقرب تاريخ ممكن .



• يتم استبعاد تصحيح خطأ الفترة السابقة من الأرباح والخسائر عن الفترة التي تم اكتشاف الخطأ فيها ، ويتم إعادة إثبات أي معلومات تم عرضها (بما في ذلك البيانات المالية التاريخية المختصرة) عن الفترات السابقة وذلك عن أبعد فترة ممكنة .



تقوم المنشأة بالإفصاح عملياً :

- (أ) طبيعة خطا الفترة السابقة
- (ب) قيمة الخطا عن كل فترة سابقة يتم عرضها إن أمكن ذلك وذلك بالنسبة لما يلى :
- (1) كل بند بالقوائم المالية تم تأثيره.
- (2) في حالة سريان معيار المحاسبة المصري رقم (22) على المنشأة ، يتم الإفصاح عن قيمة الخطا بالنسبة لنصيب السهم الأساسي أو المخفر في الأرباح .

- (ج) قيمة التصحيح في بداية أقرب فترة سابقة يتم عرضها.
- (د) وإذا كان من المتعذر الإثبات بأثر رجعى عن فترة سابقة معينة يتم الإفصاح عن الظروف التى أدت إلى وجود هذا الظرف وبيان كيفية وتوقيت تصحيح هذا الخطأ.
- ولا تحتاج القوائم المالية عن الفترات اللاحقة إلى تكراراً هذه الإيضاحات.

